

امراة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي
ماتت وعليها صوم شهر فقل ارأيت لو كان عليها دين
اكنت تقضيه قالت نعم قال فدين الله احق بالقضا
وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما جازل و ذكر
نحوه وفي رواية انها قالت ان امي ماتت وعليها
صوم نذر افا صوم عنها قال ارأيت لو كان على امك
دين فقضيت به اكان يودي ذلك عنها قالت نعم قال
فصومي عن امك وفي حديث بريرة قالت بينا
انا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتته
امراة فقالت اني تصدقت على امي بجارية وانها ماتت
فقالت وجب اجرها وردها عليك الميراث قال يا رسول
الله ان كان عليها صوم شهر افا صوم عنها قال
صومي عنها قالت انها لم تخرج قط افا حج عنها قال حج
عنها وفي رواية صوم شهرين اختلف العلماء فيمن
مات وعليه صوم واجب من رمضان او قضا او نذر
او غيره هل يقضى عنه وللتاقي والمسيلة قولان
مشهوران اشهرهما لا يصام عنه ولا يصح عن ميت
صوم اصلا والثاني يستحب لولي ان يصوم
عنه ويصح صومه عنه ويراه الميت ولا يحتاج
الي اطعام عنه وهذا القول هو الصحيح المختار
الذي نستقدمه وهو الذي صححه محققوا اصحابنا
الحجا

الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الاحاديث
الصحيحة الصحيحة واما الحديث الوارد من ماتت وعليه
صيام اطعم عنه فليس ثابته ولو ثبت اسكن الجمع بينه
وبين الاحاديث بان يجعل على جواز الامرين فان من
يقول بالصيام يجوز عند اطعام وتثبت ان الصوم
المتعين يجوز بالصيام ويجوز اطعام والولي مخير
بينهما والمراد بالولي القريب سواء كان عصبة او وارثا
او غيرهما وقيل المراد الوارث وقيل العصبة والصحيح
الاول ولو صام عنه اجنبي ان كان باذن الولي
صح والاقلا في الاصح ولا يجب على الولي الصوم
عنه لكن يستحب هذا التحصيل مذهبا والمسيلة ومن
قال به من السلف طائفة والحسن البصرى والزهري
وقتادة وابوثور وبغداد الليث واحمد واسحاق
وابوجبير في صوم النذر دون رمضان وغيره وذهب
الجمهور الجاهل لا يصام عن ميت لانذر ولا غيره
خطه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وفي
رواية عن الحسن والزهري وبه قال مالك وابو حنيفة
قال القاضى عياض وغيره هو قول جمهور العلماء
وتناولوا الحديث علونه يطعم عنه وبيه وهذا تناول
ضعيف بل باطل واجم ضرورة اليه وايضا مانع يمنع
من العمل بظاهره مع نظائر الاحاديث مع عدم المعارض